وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة يحي فارس بالمدية
كلية الحقوق والعلوم السياسية

الإجابة النموذجية لإمتحان مقياس: تاريخ النظم القانونية
السنة: الأولى جذع مشترك (الدورة العادية - السداسي الأول)
التاريخ: 21-01-2024 (التوقيت: 09:00- 10:30)

المقصود بالحيلة القانونية كوسيلة من وسائل تطوير الشرائع والنظم القانونية وصقل هيكلتها في العالم القديم (06 نقاط)

الحيلة القانونية وسيلة عقلية، وصياغة قانونية استثنائية قائمة على خلق تصور لواقع مفترض، يترتب عنه تغيير حكم القانون دون تغيير نصه، قصد مواجهة مشاكل عملية لا يمكن إيجاد لها حلا قانونيا، فيتم بهذا المفهوم تكييف وتطبيق القانون دون التعرض أو المساس بأحكامه، ومن أمثلة ذلك: **تبرير استرقاق الروماني** (يعد الروماني الأسير حرا بشكل تلقائي عند عودته لروما أو لإحدى الأقاليم التابعة للإمبراطورية الرومانية مادام أنها لم تكن تعترف بالكيانات السياسية الأجنبية وبالتبعية بقوانينها، وكذا **تبرير بيع المكره** (يعد البيع عقدا قسريا وصوريا غير مقصود مدفوع إليه، يستهدف حماية الحقوق وتهريب الأموال من تسلط جائر، وبالتالي الأخذ بالإرادة الخفية وإبطال العمل بالإرادة الظاهرة)، **وتبرير فكرة توريث الحمل أو وراثة الجنين** (افتراض ولادة الطفل قبل وفاة مورثه،مع شرط تحقق الحمل في بطن أمه حين موت مورثه، وافتراض انفصال الحمل من بطن أمه حيا، فهو يستحق نصيبه من تركة المورث المتوفى أثناء حمله، وقبل ولادته بمعنى أهلية التملك).

تكلم عن بعض مظاهر تأثير البعد الديني في بلاد مابين النهرين وبالتحديد في فترة حكم الملك المشرع "حامورابي" (14 نقطة)

تأثير البعد الديني على نظام الحكم : تتجسد معالم التأثير بتفحصنا لمضمون مدونة حامورابي من خلال وجود إشارات لمفهوم التفويض الإلهي (الطابع الإلهي) حيث أكدت مقدمته على أن الملك أصدر شريعته وفقا لإرادة الإله شماس(إله الحق والعدالة – ملكية دينية)، بالإضافة لتكريسه لفكرة الوحدة العقائدية لإمبراطورية وشعب بابل من خلال عبادة إله واحد وهو مردوك (*Marduk*) ، كما أشار في مقدمة تشريعه لصفاته وفضائله المرتبطة بإرادة الآلهة ومن واجب الملك تفسير إرادتها وتطبيقها ومعاقبة من يخالفها (القدير ملك البابليين، القاهر كل مناوئ لمردوخ الهي ونصيري، الراعي المختار، والعاهل المانح للحياة، باني المدائن والأراضي الخصبة) ، ثم استنزل اللعنات على كل من يفكر في الخروج عن أحكام شريعته أو يحاول تخريبها أو طمسها والقضاء على عوامل تجزئة البلاد ، وهذا ما جعل نظام حكم الملك المشرع حامورابي ذا طابع شخصي بذوبان شخصية الدولة في شخص الحاكم، فقوة نظامه القانوني وبقائه مرتبطة بقوة أو ضعف كحاكم، كما جعل حكمه مركزيا مطلقا عبر تركيزه للسلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية والعسكرية بيده الحاكم ضمانا للاستقرار ولتماسك الإمبراطورية مترامية الأطراف.

تأثير البعد الديني على وسائل الاثبات الجنائي: تتجسد معالم التأثير من حيث اعتبار المحنة من وسائل الإثبات بالاعتماد على الإشارة للوصول للعدالة الالهية التي تبين من هو المتهم ومن هو البريء، ففي شريعة حامورابي عند قيام رجل باتهام رجل آخر (اشتكى سيد على سيد) بممارسة السحر ومن ثم لم يثبت ذلك (ضده) فعلى من أتهم بممارسة السحر(السيد الذي أقيمت عليه الدعوى) أن يذهب إلى النهر المقدس ويقفز فيه(يرمي بنفسه فيه)، فإن غلبه النهر فعلى الذي اتهمه(المدعي) أن يستولي على بيت المتهم(ثروته)، وإذا نجا من الغرق، فذاك دليل على براءته(أثبت النهر براءة المتهم)، ويقتل من اتهمه بالسحر(الذي اشتكى عليه بتهمة السحر يعدم)، ويستولي الرجل الذي برأه النهر على بيت المقتول(ثروته).

تأثير البعد الديني على طبيعة الجزاء: تتجسد معالم التأثير من حيث إعتبار مدونة حامورابي تشريعا قاسيا ومتشددا، وهو إنعكاس طبيعي لفكرة التفويض الإلهي، بإعتبار أن الملك أصدر هذه المدونة كتعبير عن إرادة الآلهة، يتكلم بإسمها، ويحكم وينفذ أوامرها المحددة، وأن أي مخالفة لها مخالفة لارادتها، وهذا ما يعكس الطبيعة الصارمة للعقوبات، حيث أن عقوبة الإعدام هي العقوبة المطبقة على أبسط الجرائم دون الأخذ بعين الاعتبار لا طبيعة الجريمة ولا ظروف ارتكابها وعناصرها، ولا شخصية المجرم، فالعقوبة كانت تستهدف تحقيق الردع في مواجهة المجرم لإخلاله بضوابط المجتمع وتهديد لاستقرار مفهوم الدولة الموحدة.

أ.د. الحسين عمروش